

مسائل الإضافة في كتاب "التنبية على شرح مشكلات الحماسة" لابن جني

Issues of addition in the book "Alert to explain the problems of enthusiasm" by Ibn Jinni

أحمد السيد محمد أحمد سليمان

مؤسسة على خطى العرب للإنتاج الإعلامي المرئي (المملكة العربية السعودية)،

Ahmedelsayed4060@gmail.com

<https://orcid.org/0009-0005-7708-813X>

تاريخ الاستلام: 2024-12-15 تاريخ القبول: 2026-04-22 تاريخ النشر: 2026-05-19

ملخص: يهدف هذا البحث إلى مناقشة بعض مسائل الإضافة في كتاب (التنبية على شرح مشكلات الحماسة) لابن جني، وتحليلها بغية الوصول إلى نتيجة بحثية ذات قيمة، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي تحققت النتائج التالية:

- إضافة أفعل التفضيل لما بعده محضة وحقيقية؛ لأنه لا شبهة بينه وبين المضارع.
- من الأفضل أن نسمح بوقوع إضافة الشيء إلى نفسه في الكلام الحي، وهذا اختيار المحققين من النحاة؛ لأنه أمر كثير منتشر لا يُدفع.
- يجب أن يكون هناك علة للفصل بين المتضايقين، وتقوم قرينة توضيح المعنى ولا يكون هناك لبس أو غموض، فمثلا الفصل بـ(إما) في الكلام بين المتضايقين يراه الباحث جائزا مستساغا في النثر والشعر، ولا مانع منه.
- مذهب ابن جني وهو القياس على حذف المضاف مذهب مستحسن، له ما يقويه؛ فحذف المضاف سواء استبد المضاف إليه بما بقي من الكلام أم لا :- نوع من أنواع الاتساع في اللغة، طالما الأمر محكوم بعدم اللبس.
- كلمات مفتاحية: ابن جني؛ التنبية؛ الإضافة؛ الحماسة.

Abstract : This research aims to discuss some of the issues of addition in the book (alert to explain the problems of enthusiasm) by Ibn Jinni, and analyzed in order to reach a valuable research result, and using the descriptive analytical approach achieved the following results:

- Adding the most effective preference for the aftermath is pure and true, because there is no similarity between it and the present tense.
- It is better to allow the addition of the thing to itself to occur in live speech, and this is the choice of grammarians' investigators.
- There must be a reason for separating the two additives, and there is a presumption that clarifies the meaning and there is no confusion or ambiguity.
- The doctrine of Ibn Jinni, which is the analogy with the deletion of the added doctrine is recommended, it has what strengthens it.

Keywords: Ibn Jinni; alert; addition; enthusiasm.

المقدمة :

التراث اللغوي يحتاج منا مزيد عناية واهتمام؛ لما فيه من أفكار حية جادت بها قرائح علماء، وضعوا اللغة وإعجازها والبحث في دقائقها نصب أعينهم، وجعلوها شغلهم الشاغل. فنجد في كتبهم الكثير من المسائل التي يؤدي البحث فيها إلى فهم معاني القرآن الكريم، والوصول إلى مواطن إعجازه وبلاغته.

ويناقش البحث مسائل الإضافة في كتاب (التنبية على شرح مشكلات الحماسة) للعلامة ابن جني، تلك المسائل التي شغلت العلماء، أثناء تأصيلاتهم اللغوية، ويحاول الباحث من راء ذلك أن يرجح القول الذي يخدم واقعنا اللغوي.

أسئلة الدراسة:

- 1- هل إضافة (أفعل) التفضيل لما بعده إضافة لفظية أم معنوية؟
- 2- ما ضابط إضافة الشيء إلى نفسه؟ وما مدى جواز ذلك؟
- 3- هل يمكن الفصل بين المتضامين؟ وما الفواصل التي يجوز فيها ذلك؟
- 4- ما مذهب ابن جني في مسألة (حذف المضاف)؟ وما أصل ذلك عنده؟

الدراسات السابقة:

- (الإضافة في النحو العربي ... دراسة دلالية وتحليلية) للدكتور منير محقق، ويهدف إلى وصف مفاهيم الإضافة وتحليلها عند النحاة القدماء (مثل: ابن السراج والسيراجي) والمعاصرين، مع التركيز على الأبعاد الدلالية.

- (أثر سيبويه في كتاب التنبية على شرح مشكلات الحماسة لابن جني)، وهو بحث مقدم لاستكمال متطلبات درجة الماجستير للباحثة/ نور عبد العزيز أمين، وقد تناولت الدراسة المستويات الصوتية والنحوية والدلالية في كتاب التنبية، وأبرزت مدى اعتماد ابن جني على آراء سيبويه في جميع المسائل الواردة في الدراسة.

- (الأثار المروية للإضافة النحوية)، للدكتورة/ مها عبد العزيز الخضير، وقد تتبعت الباحثة مسألة الإضافة عند علماء النحو، ورجحت بعض الآراء الواردة في مسائل الخلاف.

أهمية البحث:

ينصرف كثير من الدارسين عن البحث والتحقيق في كتب التراث، لكن الحقيقة أن كتب التراث فيها ذخائر من الأفكار التي تحتاج إلى مناقشتها.

حدود البحث:

يهدف الباحث في هذا البحث إلى أن يحلل بعض مسائل الإضافة التي وقع الخلاف فيها بين العلامة ابن جني في كتابه (التنبية على شرح مشكلات الحماسة) وغيره من النحاة؛ بغية الوصول إلى نتائج مرضية.

منهجية الدراسة:

اتبعت للوصول إلى النتائج الصحيحة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بعرض المسألة ثم رأي ابن جني فيها من خلال كتابه (التنبية على شرح مشكلات الحماسة) ثم عرض آراء العلماء فيها وتحليلها للترجيح بينها.

1.. تعريف الإضافة:

إذا أردنا أن نُعرِّف الإضافة تعريفاً لغوياً يمكننا أن نجد ذلك عند ابن منظور (1414هـ) في لسان العرب؛ حيث يقول: "الإضافة مصدر أضفت الشيء إلى الشيء إذا أملتة" (مادة: ضيف). وإذا أردنا استبيان معنى (الإمالة) في كلام ابن منظور نجد تفسير ذلك في كلام ابن منظور نفسه حيث يقول: "وكلُّ ما أُمِلَ إلى شيءٍ وأُسْنِدَ إليه، فَقَدْ أُضِيفَ؛ قَالَ امرؤ القيس:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ قَشِيبٍ مُشْطَبٍ

أي: أَسْنَدْنَا ظُهُورَنَا إِلَيْهِ وَأَمَلْنَاهَا" (مادة: ضيف). ويظهر من التعريف اللغوي علاقة المضاف بالمضاف إليه الوثيقة؛ حيث يجعل أحدهما مائلاً على الثاني موضحاً به. أما عند أصحاب التعريفات فنجد الجرجاني (1983م) يقول: "الإضافة: امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً" (ص32).

أما من الناحية الاصطلاحية فقد تعددت تعريفات النحاة للإضافة، وبعضهم لم يضع تعريفاً لها بل اكتفى بالحديث عن أقسامها كسيبويه في الكتاب (1988م، 1/ 419)، والزمخشري في المفصل (1993م، ص113)، وكذلك المبرد (1994م)؛ فإنه قد شرح معنى الإضافة في (المقتضب) إلا أنه لم يضع تعريفاً محكماً لها؛ حيث يقول: "فإذا أضفت اسماً مفرداً إلى اسم مثله مفرد أو مضاف - صَارَ الثَّانِي من تمام الأول وصاراً جَمِيعاً اسماً واحداً، وانجر الآخر بإضافة الأول إليه، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ وَهَذَا غُلَامُ زَيْدٍ وَصَاحِبُ عَمْرٍو" (4/ 143). ولكن المتأخرين من النحاة قد ذكروا تعريفات للإضافة. فمثلاً أبو حيان (1998م) يقول: "ورسم الإضافة: نسبة بين اسمين تقيدية توجب لثانیهما الجر أبداً" (4/ 1799)، وكذلك السيوطي (1979م) في الهمع؛ حيث يقول عن الإضافة: "وفي الاصطلاح نسبة تقيدية بين اسمين، توجب لثانیهما الجر" (4/ 264) وقد اعتمد هذا التعريف الأستاذ عباس حسن (1964م) في النحو الوافي (3/ 4).

فالإضافة وإن لم يحدد القدماء تعريفاً لها إلا أنها واضحة المعالم عندهم، وصورتها معلومة. وقد وقف العلماء قديماً وحديثاً أمام الكثير من المسائل المتعلقة بالإضافة، ويناقش البحث منها ما يلي:

1.. إضافة أفعال التفضيل:

يرى ابن جني أن إضافة أفعال التفضيل من الإضافة اللفظية التي تفيد التخفيف في اللفظ فقط، دون تعريف أو تخصيص. وهذه المسألة فيها خلاف عند النحاة، على أن الرأي المشهور فيها أن إضافته محضة حقيقية، وليست لفظية. وقد ذكر ابن جني (2009م) ذلك عند تعرضه لقول الشاعر:

فَجَالَ قَلِيلاً، وَاتَّقَانِي بِخَيْرِهِ سَنَامًا، وَأَمْلَاهُ مِنَ النَّيِّ كَاهِلُهُ

فيقول: "الهاء في (خيره) و(أملاه) ضمير البرك المذكور قبله... والإضافة في كثير من هذه المواضع في تقدير الانفصال، ولذلك قلت: مررت برجل ضارب أخيه زيد، هذا هو الظاهر" (ص ٥٢٩).

فابن جني يرى إضافة أفعال التفضيل من باب الإضافة على تقدير الانفصال، والمقصود بها الإضافة اللفظية، أو غير المحضة، أو المجازية، وهي التي لا يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً، وتراه ضرباً مثلاً بإضافة اسم الفاعل، في قول القائل: مررت برجلٍ ضاربٍ أخيه زيد، ففي هذه الجملة وقع اسم الفاعل وهو (ضارب) مضافاً إلى معرفة وهي (أخيه)؛ لأنه مضاف إلى ضمير، ووقع اسم الفاعل هنا نعتاً لنكرة، وهي (رجل)، فدل ذلك على أن اسم الفاعل لم يتعرف، ولو كان متعرفاً بالإضافة لما جاز وقوعه نعتاً للنكرة قبله.

وابن جني في هذا موافق لأستاذه أبي علي الفارسي؛ حيث ذكر الفارسي (1969م) باباً عنوانه: (باب الإضافة التي ليست بمحضة)، وذكر بعد ذلك أنها على أربعة أضرب؛ حيث يقول: "والثالث إضافة أفعل إلى ما هو بعض له نحو قولهم: هو أفضل القوم، وأعلم الناس". (1/ 269). وأبو علي الفارسي تابع في هذا لأستاذه أيضاً ابن السراج (1985م، 2/ 6). وقد ناقش هذه المسألة كثير من النحاة المتأخرين، يقول ابن يعيش (2001م): "واعلم أن إضافة (أفعل) هذه التي يراد بها التفضيل من الإضافات المنفصلة غير المحضة، فلا تفيد تعريفاً؛ لأن النية فيها التنوين والانفصال؛ لتقديرك فيها (من)" (2/ 157).

ونجد من أنصار هذا الصبان (1997م) في حاشيته على الأشموني؛ إذ يقرر أن إضافة أفعل التفضيل من باب (الإضافة على تقدير الانفصال) إلا أنه لا يوافق من يُعَلِّل ذلك بكون أفعل التفضيل لا ينصب المفعول؛ وبذلك فهو لا يعمل كل العمل. يقول الصبان في ذلك: "وفيه عندي نظر؛ لأنه لا يتوقف كون الإضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول؛ بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر ك(قائم الآن ومسود الوجه) في تقدير الانفصال، مع أنه لا ينصب المفعول". إنما السبب عنده هو أن أفعل التفضيل يرفع ضميراً فاعلاً؛ حيث يقول: "وحينئذ يُوجَّه كون إضافة أفعل غير محضة - بأنها في تقدير الانفصال - : بالضمير فاعلٍ أفعل، أي: أنها منفصلة به في الحقيقة والتقدير" (2/ 464).

وبين الصبان أن هذا قول "أبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي؛ وابن أبي الربيع وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه، وقال إنه الصحيح بدليل قولهم: (مررت برجل أفضل القوم)، ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة، فإن خَرَجَ المخالف على البديل أبطلناه بأن البديل بالمشتق قليل" (2/ 464). ويميل الباحث إلى أن إضافة أفعل التفضيل محضة وحقيقية؛ لأنه لا شبهة بينه وبين المضارع؛ والسبب الذي لأجله تكون الإضافة على تقدير الانفصال هو كون المضاف وصفاً مشبهاً للمضارع. قال خالد الأزهرى (2000م): "وخرج بتشبيه المضارع إلى آخره: - اسمُ التفضيل نحو: (أفضل القوم) فإن إضافته محضة عند الأكثرين" (1/ 679).

واختار السيوطي (1998م) - بعد عرض مذهب القائلين بأن الإضافة غير محضة وعرض حججهم - أنها إضافة محضة؛ حيث يقول: "والأصح أنها محضة؛ إذ لا يُحفظ ورودها حالاً ولا تمييزاً، ولا بعد ربٍّ، وأل. قال سيبويه: العرب لا تقول: هذا زيد أسود الناس؛ لأن الحال لا يكون إلا نكرة" (2/ ٤١٦). والصحيح أن سيبويه يقول بأنها إضافة محضة، وليس كما نسب إليه ابن عصفور بأنها غير محضة، والنص الذي أورده السيوطي عند سيبويه مع تغيير غير مغل هو: "واعلم أن ما كان صفةً للمعرفة لا يكون حالاً ينتصب انتصاب النكرة؛ وذلك أنه لا يحسن لك أن تقول: هذا زيد الطويل، ولا هذا زيد أخاك، من قبَل أنه مَنْ قال هذا فينبغي له أن يجعله صفة للنكرة، فيقول: هذا رجل أخوك، ومثل ذلك في القبح: هذا زيد أسود الناس، وهذا زيد سيد الناس، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو" (سيبويه، 1988م، 2/ 113).

2.. عدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه:

يمنع ابن جني (2009م) إضافة الشيء إلى نفسه في مواضع من كتابه، وما أوهم ذلك أوله إل معنى آخر؛ نجده يقول عند قول عبد قيس بن خفاف البُرْجُني:

وَوَقَّعَ لِسَانِي كَحَدِّ السِّنَانِ وَرُمَحًا طَوِيلَ الْقَنَاقَةِ عَسُولًا

: "في هذا دلالة على أن القناة غير الرمح؛ وذلك أن الرمح القناة ما كان فيها سنان، فإن لم يكن فيها سنان فهو قناة، كما أن القلم ما كان مبرئاً، فإذا لم يكن فهو أنبوب، وكما أن المائدة ما دام الناس حولها، فإذا لم تكن كذلك فهي خوان، ولذلك نظائر. وإنما كان في هذا البيت دلالة على أن القناة غير الرمح من حيث كان الشيء لا يُضاف إلى نفسه" (ص ٢٤٤).

وكذلك يقول في قول الشاعر: فَكُنْتُ كَمَغْلُوبٍ عَلَى نَصْلِ سَيْفِهِ وَقَدْ حَزَّ فِيهِ نَصْلُ حَرَّانٍ ثَائِرٍ : "هذا يدل على أن النصل الحديدية دون القائم، وأن السيف الحديدية مع القائم؛ ألا ترى أن النصل لو كان السيف ألبته لكان في هذا إضافة الشيء إلى نفسه، وهذا مفقود؛ لفساده" (ص ٢٩٥).

ويذكر في قول طريف أبي وهب في ابنه:

وما حالة إلا ستصرف حالها إلى حالة أخرى، وسوف تزول

: "أراد: وما حالة إلا ستصرف صورتها إلى صورة أخرى، وذلك كقولك: عرفني ما صورة هذا الأمر وما حاله، ولا يجوز أن تكون الحال الثانية هي الأولى من حيث كان الشيء لا يضاف إلى نفسه" (ص ٣٤٨).

وسبب ذلك التأويل عنده، وامتناع إضافة الشيء إلى نفسه:- "أن الغرض في الإضافة إنما هو التخصيص أو التعريف، والشيء لا يُعرّف نفسه؛ لأنه لو كان يُعرفها وهو هي لاختصت بمخصوص لها الذي هو هي، فلم يكن للإضافة معنى، فاعرف ذلك" (ص ٢٩٥).

ولكن السؤال: لماذا جعل ابن جني هنا المضاف شيئاً مختلفاً غير المضاف إليه؛ ليهرب من إضافة الشيء إلى نفسه، ولم يؤوله كما يفعل النحاة بجعل المضاف المسى والمضاف إليه هو الاسم، ويكون من باب إضافة المسى إلى الاسم، وهو جائز عند النحاة؟

يقول الأشموني (1955م) عند قول ابن مالك :

ولا يُضاف اسمٌ لما به اتحد معنًى وأول موهماً إذا ورد

: "لا يضاف اسم لما اتحد به معنى؛ كالمرادف مع مرادفه، والموصوف مع صفته؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه؛ فلا بد أن يكون غيره في المعنى؛ فلا يقال: قمح برّ، ولا رجل فاضل، ولا فاضل رجل. وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله؛ فمما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم: "جاءني سعيد كُرْزٍ". وتأويله: أن يراد بالأول المسى، وبالثاني الاسم؛ أي: جاءني مسى هذا الاسم" (2/ 375).

فكان الأولى في البيت الأول أن يحمله ابن جني على إضافة المسى إلى اسمه، بدلاً من أن يقول بتغاير المعني بين المترادفين؛ فالصحيح عند أهل اللغة أن القناة هي الرمح، وليست شيئاً مغايراً له، يقول ابن منظور (1414هـ): "وَالْقَنَاةُ: الرُّمْحُ، وَالْجَمْعُ قَنَاتٌ وَقَنَاتٌ وَقَنِيٌّ، عَلَى فُعُولٍ، وَأَقْنَاءٌ مِثْلُ جَبَلٍ وَأَجْبَالٍ" (مادة: قنو). أما في البيت الثاني في قول الشاعر (نصل سيفه)، فالحق أنه لم يذكر أحد من أهل اللغة أن النصل هو السيف عينه بل يكاد الإجماع ينعقد على أن النصل غير السيف؛ بدليل إضافته إلى السهم، فيقال: نصل السهم، فلا إشكال في هذا البيت.

أما البيت الثالث فإن كلمة (الحال) من المشترك اللفظي الذي يأتي بأكثر من معنى، فحملة على معنى (صورة) ليست تصرفاً حتى لا يضاف الشيء إلى نفسه، وإنما هو تفسير للقول لا أكثر.

والجدير بالذكر أن اختلافَ لفظي المضاف والمضاف إليه مسوغٌ عند الكوفيين وغيرهم من النحاة لجواز الإضافة، مع الاتحاد بينهما في المعنى، ولا يؤولونه، وجعلوا ذلك مقيسًا، خلًا لمن جعله مقصورًا على السماع كأبي حيان؛ فقد قال أبو حيان (1998م): "وما جاء منه حُفظ، ولم يقس عليه" (4/1806).

وقال السيوطي (1979م) في الهمع: "وشرط الكوفية في الجواز اختلاف اللفظ فقط من غير تأويل، تشبيهًا بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، و﴿وَعَدَ الصِّدِّيقُ﴾ [الأحقاف: ١٦] و﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥] و﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ [فاطر: ٤٣]" (2/416).

وقال الأشموني (1955م) في هذا: "أجاز الفراءُ إضافةَ الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين. ووافقه ابن الطراوة، وغيره، ونقله في النهاية عن الكوفيين، وجعلوا من ذلك ما ورد في الآيات القرآنية من نحو: "ولدار الآخرة - حق اليقين - حبل الوريد - جنات وحب الحصيد"، وظاهر التسهيل وشرحه موافقته" (2/376).

والحق أن ابن جني نفسه حمل بعض الأبيات في كتابه على إضافة المسمى إلى اسمه كما في قول الشاعر:

فلمَّا رَأَيْتُ أَبْصَرَ الشَّخْصَ أَشْخَصًا قَرِيبًا، وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أَقَارِبُهُ

وقوله: (وذا الشخص البعيد أقاربه) من باب إضافة المسمى إلى اسمه، كقول الشماخ:

وَأُدرَجَ دَرَجَ ذِي شَطْنٍ بَدِيعٌ

أي: إدراج الحبل المسمى شَطْنًا.

وكقول الأعشى:

.....فصحبهم

ذو آل حَسَّانَ

أي: العسكر الذي يقال له آل حَسَّان. ومنه قول الكمي:

إِلَيْكُمْ - ذَوِي آلِ النَّبِيِّ - تَطَلَّعْتُ

أي: يا أصحاب هذا الاسم" (ابن جني، 2009م، ص ٤٦١، ٤٦٢).

وقال في موضع آخر: "وقال طفيل الغنوي:

وَمَا أَنَا بِالمُسْتَنْكَرِ الْبَيْنِ إِنِّي بِذِي لَطْفِ الْجِيرَانِ قَدَمًا مُفَجَّعٌ

هذا من باب إضافة المسمى إلى اسمه، أي: إِنِّي بِالشَّيْءِ المُسَمَّى بِلَطْفِ الْجِيرَانِ، ومثله بيت الشماخ:

وَأُدرَجَ دَرَجَ ذِي شَطْنٍ

أي: درج الشيء المسمى ذا شَطْن، أو: بشطن، ومثله بيت الكمي:

إِلَيْكُمْ - ذَوِي آلِ النَّبِيِّ - تَطَلَّعْتُ نَوَازُغُ مِنْ قَلْبِي ظَمَاءٌ وَالْبُبُّ

أي: يا أصحاب هذا الاسم، وأصحابه هم آل النبي، وكأنه قال: إِيكُمْ - آلِ النَّبِيِّ - تَطَلَّعْتُ، وأمثاله كثيرة جدًا، قد ذكرناها في غير موضع" (ابن جني، 2009م، ص ١٢٧، ١٢٨).

فكل هذه الإضافات حُمِلَتْ عند النحاة على إضافة المسمى إلى اسمه كما شرح ذلك ابن جني.

ويميل الباحث إلى أن الصحيح أن هذا النوع من الإضافة جائز قياسًا، ومن الأفضل أن نسمح بوقوعه في الكلام المستعمل، وهذا اختيار المحققين من النحاة؛ إذ يقول الرضي (1966م) بعد عرضه لمذاهب النحاة: "والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه" (ص288).

ويقول العيني (2010م) في شرح الشواهد، عند قول الشاعر- وهو الشاهد رقم (626) :-

فقلت: انجُوا عنها نَجَا الجلدِ إنه

يقول : "الشاهد في: (نجا الجليد)؛ حيث أضاف المؤكّد إلى المؤكّد ؛ لأن النجا - بالقصر - هو الجليد. والأحسن ما قاله الفراء: أن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله - تعالى - : (حق اليقين)" (3/ 1300).

3.. الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(إما):

عند البصريين لا يجوز أن يُفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً إلا في الضرورة الشعرية، ومع ذلك ذهب ابن جني (2009م) في قول تَأْبُطْ شَرًّا :

هُمَا خُطَّتَا: إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ، وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ

إلى أن مَنْ يَجُرُّ (إِسَارًا وَمِنَّةً) فهو على حذف النون للإضافة، وعدم الاعتداد بـ(إما) فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، وعلى هذا تقول: هما غلاما إما زيد وإما عمرو، وهذان ضاربا إما زيد وإما جعفر. ولكنه - لأنه بصري - عاد مرة أخرى ورأى وجهاً أحسن وأقوى من هذا، فيقول: "ويجوز فيه عندي وجهٌ أعلى من هذا للضعف حذف نون التثنية عندنا" (التنبيه، 2009م، ص48). وهو أن يُحمل الكلام على الحكاية، وتقدير الكلام: (هما خطتا قولك إما إسارٌ ومِنَّةٌ وإمّا دمٌ)، فحذف النون هنا يكون على الإضافة أيضاً، ولا يكون هناك فصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا له نظائر في اللغة كما ذكر ابن جني: "وهذا باب واسع". (ص48). فتراه يحمل الكلام على غير الفصل بين المتضايفين مع أن هذا النوع من الفصل جائز عند البصريين؛ لكونه في الشعر، فيمكن أن يعد من باب الضرورة.

وهذا الفصل بين المضاف والمضاف إليه مختلف فيه، فالبصريون كما ذكرنا يمنعون مطلقاً إلا في الضرورة الشعرية، أما الكوفيون فيجيزونه مطلقاً في الشعر وغيره، وهناك من النحاة من توسط وأجاز بعضاً ومنع بعضاً آخر، منهم الأشموني (1955م)؛ حيث يقول: "فالجائز في السّعة ثلاث مسائل: الأولى: أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلاً والفاصل إما مفعوله - أي مفعول المصدر - وإما ظرفه ... والثانية: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني وإما ظرفه ... والثالثة: أن يكون الفاصل القسم" (2/ 418).

وصرّح أبو حيان (1420هـ) في البحر المحيط بصحة هذا المذهب فيقول: "وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: (كَذَلِكَ) إِلَّا أَنَّهُ نَصَبَ (أَوْلَادِهِمْ) وَجَرَّ (شُرَكَائِهِمْ) - يقصد في قوله - تعالى -: "وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ" -، فَصَلَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ إِلَى الْفَاعِلِ بِالْمَفْعُولِ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مُخْتَلَفٌ فِي جَوَازِهَا، فَجُمُهُورُ الْبَصَرِيِّينَ يَمْنَعُونَهَا مُتَقَدِّمُوهُمْ وَمُتَأَخَّرُوهُمْ وَلَا يُجِيزُونَ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَجَازَهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ، لَوْجُودِهَا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى الْعَرَبِيِّ الصَّرِيحِ الْمُحَضِّ ابْنِ عَامِرٍ الْآخِذِ الْقُرْآنَ عَنْ عِثْمَانَ بْنِ عِفَّانٍ قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ اللَّحْنُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ" (٤/٢٣١).

ثم أخذ أبو حيان بعد ذلك يرد على من منع الفصل بين المتضايفين هنا؛ حتى إنه حمل على الزمخشري - خاصةً - حملة شعواء في الرد؛ لأن الزمخشري ردّ هذه القراءة المتواترة بناء على مذهب البصريين هذا. وكذلك ردّ عليه غير أبي حيان، يقول الصبان: "ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر" (الصبان، 1955م، 2/ 418).

وكل ذلك لأن الزمخشري علق على قراءة ابن عامر السابقة بأنه: "شيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمج وردّ:

رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَرَادَةَ

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته" (الزمخشري، 1407هـ، 70/2).

ويستمر أبو حيان (1420هـ) في تعضيد هذا المذهب ردًا على جمهور البصريين فيقول: "وَإِذَا كَانُوا قَدْ فَصَّلُوا بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْجُمْلَةِ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ هُوَ غَلَامٌ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - أَخِيكَ، فَالْفَصْلُ بِالْمُفْرَدِ أَسْهَلُ" (٤/٢٣٢).

وابن مالك (1982م) ممن أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بل إنه توسع فيما لم يتوسع فيه من سبقوه؛ فأشار في (الكافية الشافية) إلى أنه يجوز الفصل بين المتضايين بـ(إما) فيقول:

وفصل تابع وفاعل ندر في الشعر والفصل بـ(إما) مغتفر

وهو يشير بقوله هذا إلى البيت المتقدم لتأبط شراً (989/2).

بناء على ما ذكره يرى الباحث أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الاختيار، ولا يقتصر هذا على الشعر خلافاً للبصريين؛ فقد نُقلت عن العلماء نصوص مهمة ملخصها: أن مخالفة الجمهور جائزة ومحتملة فيقول: "وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ: إِذَا اتَّفَقَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ نُظِرَ فِي حَالِ الْعَرَبِيِّ وَمَا جَاءَ بِهِ فَإِنْ كَانَ فَصِيحًا وَكَانَ مَا أَوْرَدَهُ يَقْبَلُهُ الْقِيَاسُ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُحْسَنَ بِهِ الظَّنُّ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَقَعَ إِلَيْهِ مِنْ لُغَةٍ قَدِيمَةٍ قَدْ طَالَ عَهْدُهَا وَعَقَفَا رَسْمَهَا. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ: مَا انْتَهَى إِلَيْكُمْ مِمَّا قَالَتِ الْعَرَبُ إِلَّا أَقْلُهُ وَلَوْ جَاءَكُمْ وَافِرًا لَجَاءَكُمْ عِلْمٌ وَشِعْرٌ كَثِيرٌ. وَنَحْوُهُ مَا رَوَى ابْنُ سِيرِينَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ حَفِظَ أَقْلُ ذَلِكَ وَذَهَبَ عَنْهُمْ كَثِيرُهُ يَغْنِي الشَّعْرَ فِي حِكَايَةِ فِيهَا طَوْلٌ. وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ: فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ نَقْطَعْ عَلَى الْفَصِيحِ إِذَا سَمِعَ مِنْهُ مَا يُخَالِفُ الْجُمْهُورَ بِالْخَطِ أَنْتَهَى، مُلَخَّصًا مُقْتَصِرًا عَلَى بَعْضِ مَا قَالَهُ" (أبو حيان، 1420هـ، ٤/٢٣٣).

ولكن الباحث لا يوافق الكوفيين في جواز هذا مع كل الفواصل، بل يجب أن يكون هناك علة للفصل، وتقوم قرينة توضيح المعنى ولا يكون هناك لبس أو غموض، فمثلا الفصل بـ(إما) في الكلام بين المتضايين يراه الباحث جائزا مستساغا في النثر والشعر، ولا مانع منه، لكن هناك أشكال من الفصل لا تجوز، خصوصا لو أدى الكلام إلى تعقيدات في المعنى؛ يقول الأستاذ عباس حسن (1964م): "فمما لا شك فيه أن الفصل بين المتضايين لا يخلو من إسدال ستار ما على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكري يقصر أو يطول، وأن الأسلوب المشتتل على الفصل غريب على اللسان والأذان ولا سيما اليوم" (50/3).

4. حذف المضاف بين ابن جني والنحاة:

تعرض ابن جني في كثير من المواطن إلى حذف المضاف في الكلام، ويريد الباحث في هذا الموضوع أن يعرض خلافاً وقع بين ابن جني والنحاة، فقد استقر عندهم أن المضاف يُحذف بشروط، منها أن يدل عليه الكلام بعد الحذف، وذلك إذا كان المضاف إليه مما لا يصح عقلاً أن ينسب له ما هو منسوب في الأصل إلى المضاف، وما جاء من ذلك فهو مقصور على السماع، فقد ذكر خالد الأزهرى (2006م) في شرح التصريح أن حذف المضاف: "على قسمين: سماعي وقياسي، فالسماعي: ما يصح استبدال القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى، كقول عمر بن أبي ربيعة:

لا تُلْمِني عتيقُ حسبي الذي بي إن بي يا عتيقُ ما قد كفاني

أراد: يا ابن أبي عتيق. والقياسي ما لا يصح فيه ذلك" (727/1).

ونُسبت مخالفة ذلك إلى ابن جني فقد ذكر أنه يجعل حذف المضاف قياساً سواء كان ما بقي مما يصح الاستبداد بالمعنى أو لا، يقول السيوطي (1979م): "فإن جاز استبداده به اقتصر فيه على السماع، ولم يُقَسَّ خلافاً لابن جني في قوله بالقياس مطلقاً، فأجاز: جلست زيداً على تقدير: جلوس زيد" (4/ 290). وابن جني (2009م) كان يرى حذف المضاف في الكلام شيئاً يقع كثيراً جداً؛ واسمع إلى قوله في (التنبيه) حيث يقول: "وحذف المضاف كما علمت ما لا يُحصى كثرة" (ص137).

حتى إنك تراه قد حمل على حذف المضاف شيئاً أجمع النحاة على كونه من الشاذ الذي لا يقاس عليه؛ وذلك قول العرب: (هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ) فقد ذكر في جُلِّ كتبه وجهاً لهذا القول يخرج به دائرة الشذوذ؛ وذلك بحمله على حذف مضاف، وهذا نصه في (التنبيه): "وأنا أرى فيه مع ذلك أنه ليس بغلط؛ وذلك أن أصله: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خربٍ جُحْرُهُ، ثم حذف المضاف - وهو الجحر - وقد كان مرفوعاً، فَلَمَّا أُقيمت الهاء مقامه ارتفعت أيضاً ارتفاعه، فَلَمَّا ارتفعت استترت في الصفة ضميراً مرفوعاً كما يستتر الضمير في نحو: مررت برجل ظريف وامرأة عاقلة، فهذا يُؤَوَّل في المعنى إلى ما أراده من ذهب إلى الغلط، غير أن طريق الصنعة فيه مخالفة" (ابن جني، 2009م، ص137).

وقد خَرَجَ ابن جني مواضع كثيرة في كتاب التنبيه على حذف المضاف، وأكثر هذه المواضع شبيهة بحديثه عن (هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ)، ومن ذلك قوله عند قول الشاعر:

فقلت له : أَهْلًا وَسَهْلًا وَمَرْحَبًا
بِمُوقِدِ نَارِ مُحَمَّدٍ مَن يَزُودُهَا

: "مفعول (مُحَمَّدٍ) محذوف، أي: مُحمد لها أو مُحمدها من يرودها، وحذف المضاف، أي: مُحمدٍ أَهْلَهَا" (ابن جني، 2009م، ص518). وغير ذلك من المواضع التي ذكرها.

وهناك نص في الخصائص يوضح لك أن ابن جني كان يتوسع في حذف المضاف بشكل لم يُسبق إليه، ويرى قياسيته؛ حيث يقول: "وقد حُذِفَ المضاف، وذلك كثير واسع، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه، نحو قول الله - سبحانه -: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾، أي: بِرٌّ من اتقى، وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البر من اتقى. والأول أجود" (ابن جني، 1952م، 2/ 362).

وهذا النص يوضح أن ابن جني كان على خلاف مع أبي الحسن - وهو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة - فأبو الحسن لا يرى - وكذلك جمهور النحاة - القياس على حذف المضاف والتوسع فيه، أما ابن جني فكان يرى ذلك، وهذه المسألة من المسائل التي بحثها العلامة ابن جني في كتاب (الخصائص) بحثاً واسعاً، حتى إنه رد على الأخفش في منعه القياس في هذا.

ولكي ندرك سبب هذا المذهب عند ابن جني يجب أن نسأل: لماذا يرى ابن جني القياس على حذف المضاف؟ نقول: حذف المضاف عند ابن جني نوع من أنواع المجاز في اللغة، وابن جني ممن توسعوا في المجاز توسعاً كبيراً، فابن جني في الخصائص عمل مقدمة يثبت فيها أن أكثر اللغة على المجاز، ثم توصل من ذلك إلى الرد على أبي الحسن الأخفش في منعه قياس حذف المضاف؛ ففي باب عنوانه (باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة) يقول: "اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك عامة الأفعال، نحو: قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف وانهمز الشتاء. ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية، فقولك: قام زيد، معناه: كان منه القيام، أي: هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام؛ وكيف يكون ذلك وهو جنس والجنس

يُطَبِّقُ جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائنات من كل مَنْ وُجِدَ منه القيام. ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كله الداخِل تحت الوهم؛ هذا محال عند كل ذي لب. فإذا كان كذلك علمت أن (قام زيد) مجاز لا حقيقة، وإنما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيهه القليل بالكثير" (ابن جني، 1952، 2/ 447).

ثم يقول بعد ذلك بأسطر قليلة: "وكذلك قولك: (ضربت عمراً) مجاز أيضاً من غير جهة التجوز في الفعل - وذلك أنك إنما فعلت بعض الضرب لا جميعه - ولكن من جهة أخرى؛ وهو أنك إنما ضربت بعضه لا جميعه؛ ألا تراك تقول: ضربت زيداً ولعلك إنما ضربت يده أو إصبعه أو ناحية من نواحي جسده، ولهذا إذا احتاط الإنسان واستظهر جاء ببديل البعض، فقال: ضربت زيدا وجهه أو رأسه" (ابن جني، 1952، 2/ 450).

كل هذا التأصيل يصل به ابن جني إلى أن يقرر: "واعلم أن جميع ما أوردناه في سعة المجاز عندهم واستمراره على ألسنتهم يدفع دَفْعَ أبي الحسن القياس على حذف المضاف وإن لم يكن حقيقة" (ابن جني، 1952، 2/ 451).

ثم يفترض ابن جني اعتراضاً من أبي الحسن فيقول: "فإن احتج أبو الحسن بكثرة هذه المواضع؛ نحو: قام زيد وانطلق محمد وجاء القوم ونحو ذلك، قيل له: وكذلك حذف المضاف قد كثر، حتى إن في القرآن منه أكثر من مائة موضع، بل: ثلاثمائة موضع، وهو أفصح الكلام، وفي الشعر منه ما لا أحصيه".

وإلى هنا نصل إلى استخلاص رأي ابن جني في هذه المسألة من خلال الفنقلة الآتية حيث يقول:

"فإن قيل: يجيء من هذا أن تقول: ضربت زيداً وإنما ضربت غلامه وولده. قيل: هذا الذي شئتَ به بعينه جائز؛ ألا تراك تقول: إنما ضربت زيداً بضربك غلامه، وأهنته بإهانتك ولده. وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة به. فإن فهم عنك في قولك: ضربت زيداً أنك إنما أردت بذلك: ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز، وإن لم يفهم عنك لم يجز، كما أنك إن فهم عنك بقولك: أكلت الطعام أنك أكلت بعضه لم تحتج إلى البديل، وإن لم يفهم عنك وأردت إفهام المخاطب إياه لم تجد بُدّاً من البيان، وأن تقول: بعضه أو نصفه أو نحو ذلك" (ابن جني، 1952، 2/ 452).

من النص الأخير السابق نستطيع أن نصل لنتيجتين:

- رأي ابن جني في القياس على حذف المضاف مبني على رأيه في مسألة المجاز في اللغة وانتشار مواقعه.
- ابن جني يجيز القياس على حذف المضاف سواء كان المضاف إليه مما يستبد بالمعنى - كما ذكر النحاة عنه - أو لا. ولكن هناك ضابط عند ابن جني مهم جداً لم يلتفت إليه من نقل عنه هذا المذهب، وهو أن الاعتماد في ذلك على فهم المخاطب للكلام، فإن كان حذف المضاف ملبساً عليه في المعنى فلا يجوز حذفه، وهذا صريح كلام ابن جني: "وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة به"، ويستطيع الباحث أن يقرر بناء على ذلك أن ابن جني هو أول من أشار إلى البنية العميقة، وأهميتها في الكلام المنطوق، فهو سابق على رواد المدرسة التوليدية التحويلية، ونحن لا نريد أن نثبت أسبقيته، ولكن الحديث ذو شجون! وتلك إشارة نريد بها تقريب الكلام إلى الأفهام فقط.

ويرى الباحث أن مذهب ابن جني في هذا الموضوع - وإن كان مخالفاً لجمهور النحاة - مذهب مستحسن، له ما يقويه، فحذف المضاف سواء استبد المضاف إليه بما بقي من الكلام أم لا: - نوع من أنواع الاتساع في اللغة،

طالما الأمر محكوم بعدم اللبس وبإفهام المخاطب المعنى المقصود دون خلل، فلماذا منعه النحاة؟ ولماذا منعه أبو الحسن الأخفش؟ فإن الاتساع في اللغة والخروج عن اللفظ المتوقع :- بلاغة في المعنى.

الخاتمة:

نخلص من خلال هذا العرض لبعض مسائل الإضافة إلى نتائج منها:

- يرى ابن جني أن إضافة أفعل التفضيل من الإضافة اللفظية التي تفيد التخفيف في اللفظ فقط، دون تعريف أو تخصيص، وهذه المسألة فيها خلاف عند النحاة، على أن الرأي المشهور فيها أن إضافته محضة حقيقية، وليست لفظية. ويميل الباحث إلى أن إضافة أفعل التفضيل محضة وحقيقية؛ لأنه لا شبهة بينه وبين المضارع، والسبب الذي لأجله تكون الإضافة على تقدير الانفصال هو كون المضاف وصفاً مشبهاً للمضارع.
- يمنع ابن جني إضافة الشيء إلى نفسه في مواضع من كتابه، وما أوهم ذلك أوله إل معنى آخر، ولكن كان من الممكن أن يكون من باب إضافة المسمى إلى الاسم وهو جائز عند النحاة؟ والصحيح أن هذا النوع من الإضافة جائز قياساً، ومن الأفضل أن نسمح بوقوعه في الكلام الحي، وهذا اختيار المحققين من النحاة.
- عند البصريين لا يجوز أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً إلا في الضرورة الشعرية، أما الكوفيون فيجيزونه مطلقاً في الشعر وغيره، وهناك من النحاة من توسط وأجاز بعضاً ومنع بعضاً آخر. بناء على ما ذكرناه من خلال البحث نقول: يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الاختيار، ولا يقتصر هذا على الشعر خلافاً للبصريين، ولكننا لا نوافق الكوفيين في جواز هذا مع كل الفواصل، بل يجب أن يكون هناك علة للفصل، وتقوم قرينة توضيح المعنى ولا يكون هناك لبس أو غموض، فمثلاً الفصل بـ(إما) في الكلام بين المتضايقين نراه جائزاً مستساغاً في النثر والشعر، ولا مانع منه.
- تعرض ابن جني في كثير من المواطن إلى حذف المضاف في الكلام، وأنا أريد في هذا الموضوع أن أعرض إلى خلاف وقع بين ابن جني والنحاة، فقد استقر عندهم أن المضاف يحذف بشروط، منها أن يدل عليه الكلام بعد الحذف، وذلك إذا كان المضاف إليه مما لا يصح عقلاً أن ينسب له ما هو منسوب في الأصل للمضاف المحذوف، وما جاء من ذلك فهو مقصور على السماع ونُسبت مخالفة ذلك إلى ابن جني فقد ذكر أنه يجعل حذف المضاف قياسياً سواء كان ما بقي مما يصح الاستبداد بالمعنى أو لا، ويرى الباحث أن مذهب ابن جني في هذا الموضوع - وإن كان مخالفاً لجمهور النحاة - مذهب مستحسن، له ما يقويه، فحذف المضاف سواء استبد المضاف إليه بما بقي من الكلام أم لا :- نوع من أنواع الاتساع في اللغة، طالما الأمر محكوم بعدم اللبس.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن السراج، محمد. (1985م). الأصول في النحو. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة.
- ابن جني، عثمان. (1953م). الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتب المصرية.
- ابن جني، عثمان. (2009م). التنبيه على شرح مشكلات الحماسة. تحقيق: أ.د. محمود حسن هنداوي، الطبعة الأولى. الكويت- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
- ابن مالك، محمد. (١٩٨٢ م). شرح الكافية الشافية. حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي. الطبعة: الأولى. جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
- ابن منظور، محمد. (1414هـ). لسان العرب. الطبعة الثالثة. دار صادر - بيروت..

- ابن يعيش، يعيش. (2001م). شرح المفصل للزمخشري. تحقيق: د. إميل يعقوب. الطبعة الأولى. لبنان- بيروت، دار الكتب العلمية.
- الأزهري، خالد. (2006م). شرح التصريح على التوضيح. تحقيق: محمد باسل عيون السود. الطبعة الثانية. لبنان- بيروت، دار الكتب العلمية.
- الإسترابادي، رضي الدين. (1966م) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي و د. يحيى بشير مصري. الطبعة الأولى. السعودية. جامعة الإمام محمد بن سعود.
- الأندلسي، أبو حيان. (١٤٢٠ هـ) البحر المحيط في التفسير. تحقيق: صدقي محمد جميل. دار الفكر – بيروت.
- الأندلسي، أبو حيان. (٢٠١٣م). التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المحقق: د. حسن هندواي. الطبعة الأولى. دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض.
- الجرجاني، علي. (1983م). التعريفات. الطبعة الأولى. لبنان، دار الكتب العلمية- بيروت.
- حسن، عباس (1964م). النحو الوافي. الطبعة الثانية. دار المعارف بمصر.
- الزمخشري، محمود. (١٤٠٧ هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. الطبعة الثالثة. دار الكتاب العربي – بيروت.
- الزمخشري، محمود. (1993م). المفصل في صناعة الإعراب. تحقيق: د. علي بو ملحم. الطبعة الأولى. بيروت- مكتبة الهلال.
- سيويه، عمرو. (1988م). الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الثالثة. القاهرة، مكتبة الخانجي.
- السيوطي، عبد الرحمن. (1992م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة.
- الصبان، محمد. (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. الطبعة الأولى. لبنان- بيروت، دار الكتب العلمية.
- العيني، محمود. (2010م) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى). تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الطبعة الأولى. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية.
- الفارسي، أبو علي. (1969م). الإيضاح العضدي. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. الطبعة الأولى. كلية الآداب- جامعة الرياض.
- المبرد، محمد. (1994م). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. الطبعة الثالثة. القاهرة.